النفقة صحيح، ويقع الطلاق الخلعي صحيحاً، ولكن الزوجة يبقى لها حق السكنى، وأن هذا الحق لا يسقط بإسقاطها، والسبب في ذلك أن النفقة حق الزوجة الخاص وهو قابل للإسقاط، وأما السكنى فهو حق الشارع وغير قابل للإسقاط(1)

تأثير التحولات الاجتماعية في مفهوم الحقوق العامة والخاصة:

إننا نرى من جهة أن أكثر الحقوق الناظرة إلى العلاقات الفردية والعائلية والمعاملات بين أفراد المجتمع مستندة إلى إرادة الأفراد، وهي ناتجة عن الأعمال الحقوقية المتبادلة بين طرفين، ونحن نرى أن هذه العقود والإيقاعات كلها تعتبر من أهم الأسباب القانونية والشرعية التي توحد الحقوق والمسؤوليات.

ومن جهة ثانية فإنه لأجل وجود التعقيدات والصعوبات الخاصة التي تزداد يوما بعد يوم بحسب رقي واتساع العلاقات على الأصعدة المختلفة من اقتصادية وصناعية وثقافية واجتماعية وسياسية موجودة في المجتمعات البشرية لأجل ذلك نرى أنّه من الضروري أن تتدخل القوى العامة ومؤسسات الدولة وتكون مشرفة أكثر على تنظيم العلاقات الخاصة للمواطنين وتقتضي أن الإرادة الحقوقية للمجتمع عندما تريد تنظيم المجتمع وعناية حقوق طبقات الشعب الاجتماعية والحد من توسعة الإرادة الفردية في المجتمع تقتضي إيجاد قوانين وضوابط وأحكاماً ثانوية وظروفاً معينة، بل تقتضي التغيير في ماهية الحقوق الاجتماعية، فإن هناك كثيرا من الحقوق الفردية التي كانت فيما سبق تعتبر فردية محضة، سوف تخرج بوضع الضوابط عن الإرادة الفردية، أو إمكان التراضي الاختياري بين الطرفين محدودا.

ومن جهة ثالثة: فإن كثرة وظائف الدولة في المجتمع تجعل مؤسسات الدولة الملزمة بممارسة الأعمال الاقتصادية والحقوقية تمارسها بنحو سيء، ولأجل ذلك

---

1 ـ أعلام المؤمنين 4: 59 ـ 60.